به انّ ذاته لا ترى والذى يدلّ على انّ اثبات ما هذا حاله يودّى الى
انقلاب ذاته تعالى انه يقتضى خروجه مما هو عليه فى ذاته لانّ ما
هو عليه فى ذاته اذا كان يقتضى بانّه لا يصحّ رؤيته فما قيل بصحّة
رؤيته ادّى الى خروجه مما هو عليه فى ذاته وهذا هو الانقلاب
والانقلاب عليه تعالى محال ونظير هذا التمدّح جارية مجرى
قوله تعالى لا تأخذه سنة ولا نوم فكما لا يجوز اثبات ذلك فى الدنيا
ولا فى الاخرة فكذلك هذا **المسئلة العاشرة** انه لا ثانى
معه يشاركه فى القدم والالهية والدليل عليه انه لو كان
معه قديم ثان لوجب ان يكون مثلا له ولا يجوز ان يكون لله تعالى
مثل فثبت انه لا قديم سواه وهذه الدلالة مبنية على اصلين احدهما
انه لو كان معه قديم ثان لوجب ان يكون مثلا له والثانى انه لا
يجوز ان يكون لله تعالى مثل فالذى يدل على الاول هو ان القدم
صفة من صفات الذات ذاته تعالى والاشتراك فى صفة من صفات
الذات توجب التماثل والاشتراك فيما يجب له من الصفات لانّ من
حق المثلين ان يشتركا فى كل ما يجب او يجوز او يستحيل فكان يجب
فى ذلك المثل ان يكون عالما قادرا كما وجب لله سبحانه والذى يدل
على الثانى وهو انه لا يجوز ان يكون لله تعالى مثل انه كان لا يمتنع

ان

ان لا يتضادّ مراداهما كما لا يمتنع ان يتفق فيريد احدهما تحريك جسم
فى حال ما يريد الاخر تسكينه فكان لا يخلو الحال من ثلاثة اقسام امّا
ان يوجد مراداهما معا فيكون الجسم متحركا ساكنا دفعة واحدة
وذلك محال واما ان لا يوجد مراداهما معا فيخلو الجسم من حركة
وسكون معا وذلك محال وفيه دلالة على عجزهما جميعا واما ان يوجد
مراد احدهما دون الاخر فمن وجد مراده فهو الاله القديم ومن تعذّر
مراده فهو عاجز او ممنوع والعجز والمنع لا يجوزان الا على محدث فثبت
ان القديم تعالى واحد لا ثانى له فى القدم والالهية ○

باب القول فى العدل المهمات من مسائل

العدل ينحصر فى عشر مسائل اولها ان جميع افعاله حكمة
وصواب ليس فيها ظلم ولا عبث ولا شئ من القبيح والدليل على
ذلك انه تعالى عالم بقبح القبائح وغنى عن فعلها وعالم باستغنائه
عنها وكل من كان بهذه الصفة فانه لا يختار القبيح وتحقيق
هذا الدليل انه مبنى على اربعة اصول احدها انه تعالى عالم
بقبح القبائح والثانى انه غنى عن فعلها والثالث انه عالم
باستغنائه عنها والرابع ان من كان بهذه الاوصاف فانه

لا

Copyright © King Saud University